الأزمة في ليبيا و أثرها على الأمن القومي الجزائري

The crisis in Libya and its impact on the Algerian national security

*
سحنين هبري
كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر.
مخبر الدراسات القانونية المقارنة
hebri.sahnine@univ-saida.dz
sahninehebri20@gmail.com
ولد الصديق ميلود
seddikmiloud84@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 27 / 12/ 2020 تاريخ القبول: 28 / 03/ 2021 تاريخ النشر: 23 / 05/ 2021

الملخص :

يستعرض هذا المقال بصفة عامة الأزمة الليبية وانعكاساتها الأمنية على دول الجوار بصفة عامة والجزائر خاصة، حيث تعيش ليبيا مرحلة فراغ سياسي و أمني رهيب بات يؤرق طموح الشعب الليبي في رؤية دولة المواطنة و القانون أمل في بنائها عقب ثورة فيفري 2011 التي أفرزت انفلاتا أمنيا شبه كامل تحولت على إثره الأراضي الليبية إلى منطقة عبور و انتشار مختلف.

* سحنين هبري

أنواع الجريمة المنظمة خاصة انتشار الأسلحة و المتاجرة بها مما أدى إلى توسيع نطاق العمليات الإرهابية ليس فقط على المستوى الداخلي الليبي، و إنما حتى على المستوى الإقليمي و الدولي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة،ليبيا، الأمن القومي، الجزائر.

Abstract:

This article reviews in general the Libyancrisis and itssecurity implications on neighboring countries in general and Algeria in particular, whereLibyaisexperiencing a terrible political and security vacuum that has worsened the ambition of the Libyan people to see the state of citizenship and the lawhoping to builditafter the February 2011 revolution, whichproduced an almostcompletesecurity coup As a result, the Libyanterritoriesbecame a transit zone and the spread of various types of organized crime, especially the proliferation of weapons and theirtrade, whichled to the expansion of terroristoperations not only at the internalLibyanlevel, but even at the regional and international level.

Keywords:Crisis,Libya, National Security,Algeria.

المقدمة :

شهدت نهاية سنة 2010 بداية تغيرات عميقة مست الساحة السياسية العربية و أتت على عديد الأنظمة القائمة(تونس، مصر، ليبيا، اليمن...). التي لم تستطع الصمود أمام وطأة الاحتجاجات و الغضب الشعبي المستنكر لسياساتها التي عمرت طويلا و الرافض لاستمراريتها على الرغم من كل ما قدمته تنازلات و ما وعدت بإحداثه من إصلاح و تغيير ... و هو الوضع الذي اختلفت

الإصلاحات في التعبير عنه و توصيفه و تراوحت بين الحراك الشعبي«غضب الشارع العربي» ، «الربيع العربي»، «الثورات العربيةو الانتفاضات»، و لم تخرج الحالة الليبية في هذا السجال الواسع في تعدد المصطلحات المعبرة عنها من ثورة و انتفاضة، و أزمة، فحرب و هذا مرده لكثرة الإعلاميين الواصفين للواقعة و غياب تصور واضح عن دلالات الأحداث في ليبيا.

تأسيسا على ما سبق فالجزائر ليست بمنأى عما ذكرناه من زيادة قابلية حدود الدول للاختراق ، خاصة مع طول حدودها البرية مع ليبيا، و ارتباطها بحدود طويلة مناطق أخرى مضطربة أمنيا ينتج عنها تهديدات أمنية على الأمن القومي الجزائري، و عليه فالإشكالية المطروحة كالآتي:

– إلى أي مدى ساهمت الأزمة الليبية في تأثيرها على الأمن القومي الجزائري؟

و يندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

–ما المقصود بالأزمة والأمن؟

–فيما تتمثل محددات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية؟

–ما هي أهم التهديداتللأزمة الليبية على الجزائر؟

– ما دور الجزائر في حال الأزمة الليبية؟

كما تقتضي الدراسة طرح الفرضية الرئيسية التالية:

–لقد شكل فشل الدولة في ليبيا من أهم التهديدات الأمنية على الأمن القومي الجزائري و ذلك بسبب جملة التهديدات الأمنية التي تعدت الحدود الليبية.

و قد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة و ذلك من خلال التركيز على الحالة الليبية وفق مقاربة متعددة المستويات و متعددة المتغيرات و التي تتيح لنا المعرفة الشاملة لموضوع الدراسة و التطرق إلى أهم التهديدات الأمنية التي تزامنت مع

فشل الدولة الليبية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري بالإضافة إلى دراسة المقاربة الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية.

ولتفصيل أكثر في موضوع الدراسة قسمت إلى مبحثين أساسين على النحو الآتي:

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول الأزمة و الأمن:

إن الإطار المفاهيمي لأي دراسة يعتبر ذا أهمية بالغة لتوضيح أهم متغيرات الموضوع و إدراكها الجيد،و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تناول مطلبين أساسيين: الأول سنتطرق فيه إلى مفهوم الأزمة أما الثاني سنعرج فيه إلى إطار مفاهيمي لدراسة الأمن.

المطلب الأول:مفهوم الأزمة:

حاولت الكثير من الدراسات وضع تعريف شامل للأزمةكظاهرة اجتماعية من مختلف زواياها، فقد تبنى بعض الباحثين وجهه نظر تاريخية واجتماعية، ينظرون من خلالها للأزمة كعملية تراكمية وكمعطى طبيعي بينما تبنى فريقآخر وجهة نظر اجتماعية ونفسية وسياسية يعتبرون من خلاله الأزمات نتيجةلقرارات خاطئةو أن المسؤولية تقع على عاتق الأفرادو المجتمعات[1].

و لتفصيل أكثر سنتناول في هذا المطلب فرعيين أساسيين الأول سنتطرق فيه إلى تعريف الأزمة وأهم المصطلحات المشابهة لها أما الفرع الثاني سنعرج فيه إلى خصائص الأزمة و أسباب نشوئها.

الفرع الأول:تعريف الأزمة وأهم المصطلحات المشابهة لها:

أولا: تعريف الأزمة:

1-تعريف الأزمة لغة: جاء في مختار الصحاح ما نصه: « (الأزمة) الشدةو القحط و (أزم) عن الشيء أمسك عنه و بابه ضرب... و(المأزم) المضيق و كل طريق ضيقا بين جبلين مأزم و موضع الحرب أيضا مأزم و منه سمي الموضع الذي بين المشعر و بين عرفة «مأزمين»[2].

و ذكر الفيروز آبادي في «القاموس المحيط ما يلي: أزم ، يأزم، أزما و أزوما فهو آزم و أزوم... أزم العام: اشتد قحطه و أزم القوم: استأصلهم، و أزم الحبل و غيره: أحكم قفله، و أزم الباب: أغلقه،و أزم الشيء: انقبض و انظم، و سنة أزمة: أي شديدة، و مآزم الأرض: مضايقها و المتأزم: من أصابته أزمة[3].

2-التعريف الاصطلاحي للأزمة:

يعرفها الأستاذ فهد أحمد الشعلان: «أنها حالة توتر و نقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة»[4].

ثانيا: الأزمة و المفاهيم المشابهة لها

تتداخل مع مفهوم الأزمة عدة مفاهيم تقاربها في الدلالة، و قد دأب الإعلاميون خاصة على توصيف الظواهر بأوصاف لا تتطابق مع معناها النظري في أدبيات النزاعات الدولية، نجد الصراع، النزاع، التوتر، الحرب...مصطلحات تتداخل دلالاتها ولا تتطابق،و بقية التعريف بين المصطلحات نصفها كالآتي:

1-مفهوم النزاع: اختلفت التعريفات التي تحاول تحديد النزاع أساسا حول المعنى الذي يعطيه أطراف النزاع لهذا اللفظ، و عرفه المفكر ريمون آرون

Raymond Aron على أنه: « نتيجة تنازع شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة[5].

2-مفهوم التوتر: عرف مارسيل مارل التوتر على أنه:« مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل للجوء إلى القوات المسلحة ، و إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع[6].

3-مفهوم الحرب: تعرف الحرب على أنها صراع مسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين باستخدام قوات عسكرية منظمة في متابعة سياسية قبلية أو قومية، في حين يعرفها الأستاذ كويستي رايت على أنها: « اتصال عنيف بين وحدات متميزة و لكن متشابهة[7].

4-مفهوم الصراع: هو السعي وراء أهداف متعارضة من قبل جماعات مختلفة مما يفتح المجال للدخول في صراع قد يفضي إلى الصراع المسلح[8].

الفرع الثاني:خصائص الأزمة و أسباب نشوئها :

الأزمة هي نتيجة تراكم مجموعة من التأشيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام و يشكل تهديدا صريحا و واضحا لبقائه، انطلاقا من ذلك تختلف خصائص الأزمة و أسباب نشوئها تبعا لبيئتها و ما يحيط بها من ملابسات.

أولا: خصائص الأزمة: تتصف الأزمات عموما بالخصائص التالية:

المفاجأة: أي ما يحدث أثرا من وقع الصدمة.

التهديد: تعتبر الأزمة تهديدا مباشرا للقيم و الحاجات.

السرعة: تتولد عنها سلسلة من المواقف المتجددة و الحادة.

الغموض: إذ أن عوامل المفاجأة و التهديد و السرعة لا تسمح بإدارة الأزمة و العوامل المتشابكة في المواقف المتلاحمة[9].

ثانيا: أسباب نشوء الأزمة:

لكل أزمة بدايات تدل عليها و شواهد تشير إلى حدوثها و مظاهر أولية و وسطى و نهائية تفرزها، أجمع الباحثون على سببين تتشارك جل الأزمات فيهما و هما:

1-تعارض الأهداف: عندما تتعارض الأهداف بين الأطراف المختلفة يكون ذلك مدعاة لحدوث أزمة بين تلك الأطراف خصوصا إذا جمعهم عمل مشترك فكل طرف ينظر إلى هذا العمل من زاويته و التي قد تتلاشى مع الطرف الآخر[10].

2-تعارض المصالح: يعد تعرض المصالح من أهم أسباب حدوث الأزمة حيث يعمل كل طرف من أطراف المصالح المتعارضة على إيجاد وسيلة من وسائل الضغط لما يتوافق مع مصالحه، و من هنا يقوي تيار الأزمة[11].

المطلب الثاني:إطار مفاهيمي لدراسة الأمن:

لقد تعددت التصورات و الأطروحات حول مفهوم الأمن،كما تعددت مرجعيات و أشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم و ثابت، بل لابد من تعريفه في كل مرة يهدد فيها، و هذا الاختلاف نابع من ارتباط المفهوم بالواقع و الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين و للحالة موضع التحليل[12].

و لتفصيل أكثر سنتناول في هذا المطلب فرعيين أساسيين الأول سنتطرق فيه إلى تعريف الأمن و المقاربات النظرية المفسرة له أما الفرع الثاني سنعرج فيه إلى مستويات و أبعاد الأمن.

الفرع الأول:تعريف الأمن و المقاربات النظرية المفسرة له:

أولا: تعريف الأمن:

لقد تعددت التصورات و الأطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات و أشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم و ثابت، بل لابد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها و هذا الاختلاف نابع من ارتباط المفهوم بالواقع و الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين و للحالة موضع التحليل.

1-تعريف الأمن لغة:

وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانهو تعالى:«فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف»[13]، فالأمن ضد الخوف و الخوف له بعد مادي و معنوي و التهديد هو ببعده الاقتصادي،و السياسي،و الاجتماعي، حيث يفيد الطمأنينةو الأمان و زوال الخوف.

2-تعريف الأمن اصطلاحا:

يعرف روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأسبق للو.م.أ الأمن بأنه: «يعني التطور و التنمية، سواء منها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في ظل حماية مضمونة،

و يستطرد قائلا: «إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها و مواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات[14].

ثانيا: مقاربة نظرية لفهم ظاهرة الأمن:

هناك منظورين أساسيين لمفهوم الأمن حيث يشير المنظور التقليدي إلى تلك الفترة التي سبقت الحرب الباردة، أما المنظور الحديث فيشير إلى الفترة التي أعقبت الحرب الباردة و إلى اليوم.

1-المنظور التقليدي للأمن: هو قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها باعتبار الأمن أنه القيمة الأسمى و الأعلى في الدولة و الذي تتقدم فيه البندقية على الديبلوماسي و رغيف الخبز،و هو ما أسماه آدم سميث مأزق الاختيار بين الرخاء و الدفاع، فالعلاقات بين الدول من هذا المنظور تقوم على أساس القوة العسكرية التي تغير أساس بناء السلام و الطمأنينةو الهدوء أي الأمن[15].

2-المنظور الحديث للأمن:

منذ نهاية نظام الثنائية القطبية بانهيار المعسكر الاشتراكي، تخلت الدول عن النمط التقليدي في بناء الأمن الإقليمي و العالمي الذي تشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(1945م) و المتمثل في المعاهدات و الأحلاف العسكرية الإقليمية، لأنها أصبحت وسيلة غير ناجعة الاستعمال بسبب تغير مفهوم الأمن بانتقاله من المستوى التقليدي إلى مستوى أعم و أشمل و من مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع[16].

الفرع الثاني:مستويات و أبعاد الأمن:

أولا- المستوى الوطني: يقصد به الأمن القومي أو الوطني، و يعني تأمين الحدود و السيادة الوطنية، بمعنى أن هذا المستوى يشير إلى قدرة الدولة على حماية حدودها السياسية سواء من الداخل، و مدى سيطرة النظام السياسي القائم على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية[17].

ثانيا-المستوى الإقليمي: البعد الإقليمي للأمن هو اتفاق مجموعة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها سواء داخلياأو خارجيا[18].

ثالثا-المستوى الدولي: للمنظمات الدولية دور كبير في الحفاظ على الأمنو السلم الدوليين سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن، و من هذا المنطلق جاءت فكرة الأمن الدولي، أو ما يعرف بالأمن الجماعي Collective Security[19].

المبحث الثاني:تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر:

أمام تصاعد الخطر الليبي على الأمن الوطني الجزائري و ما قابله من مخاوف الجزائر إزاء تبعات الأزمة الليبية على أمنها و استقرارها و احتمال انتقال العدوى إلى أراضيها، وضعت الجزائر مقاربة خاصة للتعامل مع الأزمة الليبية قصد حصر أخطارها لتجاوز التهديدات الأمنية المرتقبة من الأزمة الليبية على أمن و استقرار الجزائر و هو ما سنتطرق فيه إلى مخرجات الأزمة الليبية و انعكاساتها على أمن و استقرار الجزائر في المطلب الأولأما المطلب الثانيسنعالج فيه المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

المطلب الأول :مخرجات الأزمة الليبية و انعكاساتها على أمن و استقرار الجزائر:

تعيش ليبيا انفلاتا أمنيا كبيرا بسبب غياب السلطة المركزية و انهيار منظومة الأمن و الدفاع و هذا ما هدد أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا،لذلك سنعالج في هذا المطلب انعكاسات الوضع في ليبيا على الجزائر من عدة مستويات يمكن إجمالها كالآتي:

الفرع الأول:المستوى السياسي و الأمني:

هناك تزايد وقوع عمليات إرهابية في الجزائر وارد نتيجة لاستفحال نشاطات الجماعات الإرهابية بمحنى خطير في ليبيا، و تعد أحداث المركب الغازي «تيقنتورين» أبرز حدث أمني ناتج عن الأوضاع الأمنية الخطيرة بدول منطقة الجوار خاصة ليبيا و مالي فهو حدث يبين بصمة الإرهاب العابر للحدود تم فيه احتجاز 132 عاملا أجنبيا من العاملين في حقول «عين أميناس» جنوب الجزائر كرهائن من عدة جنسيات أجنبية مع احتجاز حوالي 600 جزائري[20]، و هذه العملية الإرهابية جعلت الجيش الجزائري ينتشر بشكل واسع على طول الحدود الشرقية مع ليبيا و تونس بسبب الاضطرابات المتكررة في الجهة الأخرى من الحدود.

كما أنه سياسيا تواجه الجزائر عدة مصاعب و تحديات دبلوماسية للتوفيق و استخدام لغة الحوار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا في الوقت الذي تحاول أطراف إقليمية و دولية بشكل مباشر أو خفي و بأجندات متباينة استخدام الحسم العسكري بغرض تحقيق مصالحها[21].

و في خطوة رمزية تم رفع علم ليبيا الجديد فوق مبنى السفارة الليبية بالجزائر في 2011/07/23 رغم عدم اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي،أما على مستوى التصريحات الرسمية فرغم التزام الصمت فإن مصدرا من الخارجية الجزائرية أكد أن الجزائر لم تدعم لا سياسيا و لا عسكريا و لا بأي شكل آخر نظام القذافي مضيفا أنه ليس لها تحفظات بخصوص المجلس الوطني الانتقالي[22].

الفرع الثاني:المستوى الاقتصادي و الاجتماعي:

أفاد تقرير صادر حديثا عن معهد واشنطن للشرق الأدنى بأن الحرب في ليبيا و ما أفرزته من سيطرة الإسلاميين على إقليم الأزواد الذي أعقبه التدخل الفرنسي في مالي كلف الجزائر أكثر من ملياري دولار فقط كدعم لوجيستي فقط للجيش يشمل النفقات كالنقل و الإطعام و إنشاء مراكز مراقبة جديدة في الحدود و هو ما أثر على ميزانية الدولة المالية ففي الوقت التي تريد فيه الجزائر معالجة و حل العديد من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية أصبحت تفكر في كيفية استغلال ميزانيتها لتحقيق الأمن الوطني الجزائري و مواجهة التهديدات القادمة من ليبيا، لأنه لا وجود لتنمية في غياب الأمن، و نأخذ على سبيل المثال الهجوم الإرهابي على المركب الغازي بتيقنتورين حتى و إن استبعدت رئيسة منظمة أرباب العمل الفرنسية «لورانس باريزو» مغادرة 500 شركة فرنسية الجزائر، لكن هذا لا يعني أن تداعيات الأوضاع الأمنية السيئة في دول الجوار ليس لها آثارا سلبية، فمثلا بعد حادثة تيقنتورين بدأت في الساعات الأولى الشركة اليابانية «جي جي سي» و الإنجليزية

«بيتروفاك» بترحيل عمالها الأجانب كإجراءات أمنية وقائية إلى غاية تهدئة الوضع، حيث كان توقف أهم منشأة غازية حيوية تنتج 25 مليون متر مكعب يوميامن الغاز أي ما يقدر بـ 12% من صادرات الجزائر[23].

و لو عرجنا إلى الجانب الاجتماعي نجد أيضا بأن قضية الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها الدولة الليبية سنة 2011 هددت أمن و استقرار دول الجوار، و لا يخفى علينا بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية للنازحين و اللاجئين الفارين من ويلات الحروب و اللاستقرار في أوطانهم و حسب تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة و مؤسسة «راند» للأبحاث الأممية و الإستراتيجية الأمريكية المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» التي رشحت الجزائر خلال سنتي 2016/2015 إلى تنامي هذا التدفق ليصل إلى 5،3 مليون ناهيك عن المهاجرين غير الشرعيين الذين بلغ عددهم إلى 10000 سنويا و هذا ما أثر على الجانب الاقتصادي فيما يخص الفرص الاقتصادية و النهوض بالتنمية[24].

المطلب الثاني:المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية:

إن الموقف الجزائري إزاء الأزمة الليبية محكوم بمجموعة من المعطيات الموضوعية و التاريخية و الأمنية بالإضافة إلى طبيعة البلد محل الأزمة (ليبيا) و علاقاتها مع الجزائر و القواسم المشتركة بين البلدين، و لفهم محددات الموقف الجزائري لابد من معرفة معالم العقيدة الأمنية في الفرع الأول، أما الفرع الثاني سنتطرق فيه إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية.

الفرع الأول:العقيدة الأمنية الجزائرية:

يشير مفهوم العقيدة الأمنية لأي دولة على أنها تلك الآراء و المعتقدات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، و بناء على ما سبق نلحظ أن العقيدة الأمنية ترتكز على مبادئ و خلفيات فكرية و تاريخيةو معطيات جيوسياسية تتحدد من خلالها المواقف السياسية و الأمنية للدول إزاء حل الأزمات و تتمثل أهم محددات العقيدة الأمنية الجزائرية فيما يلي:

1-المحدد التاريخي: يعود إلى التاريخ العريق للجزائر في نضالها ضد كافة الإمبراطوريات و الدول التي احتلتها فنجد أي دولة احتلت الجزائر إلا و قد خرجت منه بمقاومة ، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعلها عنصرا مؤثرا في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية و رسم التزاماتها على المستوى الداخلي و الخارجي[25].

2-المحدد الإيديولوجي: لقد مثلت الاشتراكية و مبادؤها المضادة للاستعمار و الاستغلال مصدرا ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية حيث أكدت المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963، 1976، 1989، و هي مراجع أساسية تؤكد على أن الاشتراكية كنظام إيديولوجي هي المنهج الوحيد لتحقيق الاستقلال التام و القضاء على الاستغلال.

3-المحدد الجغرافي: تعد الجغرافيا عاملا لهذا الأمر فالجزائر تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع إستراتيجية متعددة الأبعاد البعد المغاربي، البعد المتوسطي، البعد الإفريقي مما دعا الجزائر إلى اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة و هجمات 11 سبتمبر 2001[26].

الفرع الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية:

اشتد الصراع و التنافس الإقليمي في لعب دور محوري في الأزمة الليبية، حيث يتفاوت هذا التنافس بين تأجيج النزاع القائمRegionaleCometitionبين الأطراف الليبية المتناحرة ، و ما بين السعي لإنهاء هذا الصراع و الانقسام، حيث تبادر الجزائر و المغرب على إنهاء حالة الصراع في ليبيا، و تقديم الحوار التي تحتضنه كل دولة على أراضيها بأنه الحوار الرئيسي الذي يحظي بالأهمية و الشرعية، و هذا ما ورد في الفصل الثالث المادة 29 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل 06 مارس 2016"تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسّيادة المشروعة للشّعوب الأخرى وحرّيّتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدّوليّة بالوسائل السّلميّة"[27].

إن تحرك الجزائر دبلوماسيا في جمع الأطراف الليبية المتصارعة للحوار بهدف الوصول إلى وقف النزاع الداخلي و الخروج بمعادلة سياسية جديدة قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع تدفق الجماعات الإسلامية المتشددة من دول أخرى إلى ليبيا مع إيجاد تسوية سياسية PoliticalSettlanert

تقوم على إعادة بناء مؤسسات دولة قادرة على تأمين الحدود، و تسد الطريق أمام التدخل الخارجي[28].

إن الأزمة الليبية دفعت بالجزائر لعب دورا محوريا في منطقة شمال إفريقيا و منطقة الساحل، مستغلة بذلك دولة الجزائر ثقلها السياسي و الاقتصادي، و لقد

نصت المادة 30 من دستور 2016 بأن:" الجزائر متضامنة مع جميع الشّعوب الّتي تكافح من أجل التّحرّر السّياسيّ والاقتصاديّ، والحقّ في تقرير المصير، وضدّ كلّ تمييز عنصريّ."[29].

أكد وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي رمضان لعمامرة بأن الجزائر قد شرعت في وساطة بين الفاعلين الليبيين قبل أن تسلم المشعل للأمم المتحدة محذرا من أي فراغ سياسي politicalvacumيشكل خطرا على الدول المجاورة، لم تكتفي الجزائر بتحركاتها في محيطها العربي فقط لإنهاء الأزمة الليبية، و إنما أيضا سعت مع إيطاليا حول الأزمة في ليبيا، حيث تشابهت الدبلوماسية الجزائرية في الرؤى مع الدبلوماسية الإيطالية، فالدولتان أكدتا على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية ليبية تتمتع بصلاحيات واسعة، و تكون قادرة على مواجهة التحديات السياسية و الأمنية و الاقتصادية و مكافحة الإرهاب Anti-terrorismالتي تواجه البلاد و تشكل خطرا على الدول المجاورة[30].

إن الدور الدبلوماسي الجزائري في حل الأزمة الليبية قائم على الخيار السياسي و استبعاد فكرة التدخل العسكري الأجنبي أو حتى العربي، و هذا ما اعتبره منطقي، خاصة و أن الجزائر رفضت تدخل حلف الناتوNATO

في ليبيا لإسقاط نظام معمر القذافي في عام 2011 لإدراكها و علمها بخطورة الوضع الداخلي في ليبيا، فدولة الجزائر لديها تجربة مع العنف دامت عشر سنوات أو ما يسمى: «بالعشرية السوداء» التي حصدت الآلاف من أرواح الجزائريين، و تمكنت بفضل جهود أبنائها من الخروج ن هذه المحنة العصيبة بدون تدخل خارجي، الذي لو حدث لكانت أوضاع الجزائر معقدة كما حدث في الصومال و أفغانستان و العراق في عام 2003[31].

و عليه فالدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية تقوم على محورين أساسيين هما:

1-محاولة جمع الأطراف الليبية للحوار:

دعتالجزائر للاجتماع ضم كلا من رئيس حزب العدالة و البناء محمد صوان و رئيس حزب الوطن عبد الحكيم بلحاج، و رئيس حزب التغيير جمعة القماطى، و عبد الله الرفادي أمين عام حزب الجبهة الوطنية، و علي التكبالي النائب في برلمان طبرق و علي أبو زعكوك عضو برلمان طبرق، و جمعة عتيقة نائب رئيس المؤتمر الليبي العام سابقا إلى جانب خالد المشري مقر لجنة الأمن القومي بالمؤتمر الوطني العام، و عبد الحفيظ فوقة أحد داعمي عملية الكرامة، و ربيع شرير، و محمد عبد المطلب المعوني و هشام الوندين، فيما اعتذر رئيس تحالف القوى الوطنية محمود جبريل عن المشاركة في الحوار الليبي، و أرسل عضو التحالف جمعة الأسطى بالنيابة عنه.

إن مضمون المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية تقوم على جمع الفرقاء ، تم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الشعب الليبي من جهة، و على حدود دول الجوار من جهة أخرى، و التحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بناء مؤسسات الدولة و تفعيلها، كما احتوت المسودة على تحديد المسؤوليات و الأولويات و محاربة الإرهاب و السعي نحو البناء في شتى المجالات(الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية...الخ)[32].

2-دعم جهود الأمم المتحدة في ليبيا:

سعت الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي و الدولي لدعم جهود الأمم المتحدة لإيجاد حلول للنزاع الليبي ، و يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون

الداخلية للدول أحد المبادئ الأساسية للدول في القانون المعاصر، و الذي بمقتضاه يمتنع على كل دولة أن تتدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية للدول، حيث نصت المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه : " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، و ليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

كما أن هناك إلتزام في ميثاق الأمم المتحدة يلزم و يمنع الدول بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية أو حتى التهديد بها ، و هذا وفق نص المادة 4/2[33] .

و لقد ورد في الفصل الثالث المادة 31 من الدستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل في 06 مارس 2016 التي تنص على: " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، و تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية و تتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه"[34].

الخاتمـة:

في ختام هذه الدراسة نجد بأن الأزمة التي شهدتها الساحة السياسية الليبية جراء إسقاط نظام حكم القذافي و غياب الأمن و الاستقرار بالبلاد مثلت تهديدا متعدد الأبعاد بالنسبة للمنطقة و دول الجوار، و من هذا المنطلق شكلت الأزمة الليبية تحديا حقيقيا للدولة الجزائرية و لدائرة صنع القرار فيها من حيث

اختبار مدى سرعة و فعالية السلطات في التحرك و المناورةو التنسيق لمواجهة الانعكاسات الأمنية الخطيرة التي انجرت عن حالة الفراغ الأمني و السياسي في الدولة المجاورة حيث وجدت الجزائر نفسها أمام حدود رخوة و ملتهبة تفتقد لأي نوع من أنواع السيطرة خاصة المناطق الحدوديةو التهديدات الأمنية التي تواجهها، و ما نتج عنها من غياب لمؤسسات قوية و مستقرة في الدولة الليبية بسيادة فوضى السلاح و منطق الميليشيات و تمدد كبير للجماعات المتطرفة بما فيها ما يسمى بتنظيم داعش الذي اتخذ من التراب الليبي مركزا لنشاطه في المنطقة المغاربية، و الأكثر من ذلك تمدد حالة اللأمن لتصل إلى الحدود الجنوبية للجزائر أين وجدت الجماعات الإرهابية المتمركزة في شمال مالي و حتى غرب إفريقيا في الراهن الليبي المشتت منفذا مثاليا للتزود بالأسلحة المهربة و لتأمين طرق مرور شاحنات المخدرات و مختلف المواد المهربة و الاتجار بالبشر مع ما ينتج عن كل ذلك من عائدات مالية ضخمة تستغلها تلك الجماعات في تسليح نفسها و توسيع نفوذها و نأخذ عملية تيغنتورين بعين أميناس (ولاية إليزي) التي قام بها جماعات إرهابية للاستيلاء على مصنع بترولي – غازي الذي يعتبر أحد أعمدة الاقتصاد الجزائري و بفضل الجيش الوطني الشعبي تم التحكم في الوضع الرهيب و إعطاء درس لأرقى المعاهد العسكرية.

إن الأزمة الليبية و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري أدى بالدبلوماسية الجزائرية إلى التدخل السلمي في حل النزاع القائم في ليبيا و رفض التدخل الأجنبي الذي يعتبر تهديدا لكل الدول المجاورة، و تقوم الجزائر على انتهاج الحوار السياسي و عدم إقصاء أي طرف بعقدها لعدة جولات مفاوضات بين مختلف الفرقاء الليبيين كان لها الأثر الكبير في تحقيق التقارب بينهما، و عليه نقول بأن

الأمن الجزائري أصبح رهينا بمدى القدرة على تصدير السلم و الاستقرار نحو ليبيا بالخصوص لتحقيق تنمية شاملة.

توصيات الدراسة:

-تحقيق الأمن و الاستقرار في ليبيا عن طريق الحوار السياسي، و تعزيز التفاعل الدولي.

-دعم الثقافة القانونية في ليبيا و استعادة هيبة القانون و الدولة لدى المواطنين و المسؤولين.

-إعادة بناء البنى الاقتصادية الهشة في ليبيا.

-تفعيل مبادئ الدبلوماسية الإنسانية القائمة على حماية حقوق الإنسان و التنمية.

-مواجهة التهديدات الأمنية في المناطق الحدودية بإقامة مركب أمني إقليمي بين الدول المغاربية.

الهوامش:

1-عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الطبعة 1، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2016، ص 13.

2-محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان،2006 ،ص 16.

3-محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2005، ص 970.

4-فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس، المراحل، الآليات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2002، ص 27.

5- عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، مرجع سبق ذكره، ص 23.

6-لبنى بهولي، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية و المؤثرات الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2010-2011)، ص 11.

7-ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985، ص 294.

8-Hugh Miall, Olivier Ramsbotham, Tom Woodhouse, Contemporaryconflictresolution, (Cambridge : Politypress), 1999, p p 20,21.

9-محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات إدارة الأزمة، الطبعة 1، مركز تطوير الأداء و التنمية، مصر، 1995، ص 39.

10- فهد أحمد الشعلان، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

11-محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، مجموعة النيل العربية، مصر ، 2003، ص ص 65، 66.

12-طبوش سفيان، الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحديات الراهنة، طبعة 1، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، 2019، ص23.

13-سورة قريش، الآية 4.

14-زكريا حسين، الأمن القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 06.

15-طبوش سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 26.

16-بوحنية قوي، عبد القادر عبد العالي، جيوبوليتيكا القارة الأفريقية –جدل السياسة- الجغرافيا و الأمن، طبعة 1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2020، ص 312.

17- المرجع نفسه ، ص 312.

18-رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، ملتقى الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، 2008، قسنطينة، الجزائر، ص 271.

19- بوحنية قوي، عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص 313.

20- بوحنية قوي، عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 322-323.

21-المرجع نفسه، ص 323.

22-عمر فرحاتي، يسرى أوشريف ، مرجع سبق ذكره، ص 220.

23-بوحنية قوي، عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 323-324.

24-عمر فرحاتي، يسرى أوشريف ، مرجع سبق ذكره، ص ص 224-225.

25-صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، العدد 05، دون سنة، ص 228.

26-عمر فرحاتي، يسرى أوشريف ، مرجع سبق ذكره، ص ص 227، 228.

27- المادة 29 من القانون رقم 16 -.01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري الجريدة الرسمية العدد 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.

28-علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 05، المجلد 01، جانفي 2017، ص 11.

29- المادة 30 من القانون رقم 16 -.01 المتضمن التعديل الدستوري، السالف الذكر.

30-علي مصباح محمد الوحيشي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

31-بوحنية قوي، عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص 346.

32-علي مصباح محمد الوحيشي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

33- لتفصيل أكثر راجع المواد 7/2 ، 4/2 الفصل الثالث من ميثاق الأمم المتحدة الموقع في 26 جوان 1945 في سان فرانسيسكو، و في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، و أصبح نافذا في 24 أكتوبر 1945، و يعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءا متمما للميثاق.

34- المادة 31 من القانون رقم 16 -.01 المتضمن التعديل الدستوري، السالف الذكر.

قائمة المصادر و المراجع المعتمد عليها:

النصوص القانونية:

1- القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية ، العدد 14 ، المؤرخة في 07 مارس 2016.

2-ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945.

الكتب:

الكتب باللغة العربية:

1-بوحنية قوي، عبد القادر عبد العالي، جيوبوليتيكا القارة الأفريقية – جدل السياسة- الجغرافيا و الأمن، طبعة 1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2020.

2–زكريا حسين، الأمن القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.

3–طبوش سفيان، الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحديات الراهنة، طبعة 1، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، 2019.

4–محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، مجموعة النيل العربية، مصر ، 2003.

5–محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان،2006.

6–محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2005.

7– محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات إدارة الأزمة، الطبعة 1، مركز تطوير الأداء و التنمية، مصر، 1995.

8–ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985.

9–عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمنفي الجزائر، الطبعة 1، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2016.

الكتب باللغة الأجنبية:

1-Hugh Miall, Olivier Ramsbotham, Tom Woodhouse, Contemporaryconflictresolution, (Cambridge : Politypress), 1999.

2-Pierre Razoux, Réflexions sur la crise libyenne, études de l'IRISM, N 27, 2013.

المقالات:

1–علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 05، المجلد 01، جانفي 2017.

2–صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، العدد 05، دون سنة.

المداخلات:

1–محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة، أعمال الملتقى الدولي الأول بكلية العلوم السياسية و الإعلام، منشورات الكلية، 2004 ، دار هومه ،الجزائر.

2–عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية، طبعة 1، مركز الدراسات العربي–الأوروبي، 1996.

3–رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، ملتقى الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، 2008، قسنطينة، الجزائر.

المذكرات و الرسائل و الأطروحة:

1–لبنى بهولي، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية و المؤثرات الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2010–2011).

2–فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس، المراحل، الآليات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2002.